دور القطاع الخاص في استحداث مناصب الشغل في الجزائر–دراسة قياسية للفترة (1995–2018) باستخدام نموذج ARDL

The role of the private sector in the development of jobs in Algeria - a standard study for the period (1995-2018)using the ARDL Model

[1]شهرة عديسة، زكرياء جرفي[2]، انفال نسيب.[3]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة، c.chahra@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة،zakodjorfi@gmail.com

[3] جامعة محمد خيضر بسكرة، anfal.necib@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2019/02/09 تاريخ القبول: 2020/06/29 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص :

عرفت الجزائر تطورات تشريعية اقتصادية متعاقبة منذ الاستقلال، خاصة سنة 1995 ،هذه الاخيرة التي تبنت فيها سياسة خوصصة المؤسسات العمومية لدعم التمية الاقتصادية و توفير مناصب شغل جديدة.

حيث عالج هذا المقال دور القطاع الخاص وتطور سياسة التشغيل في الجزائر من خلال توضيح مدى مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في توفير مناصب شغل ، ومن اهم ما تم استخلاصه ان القطاع الخاص في الجزائر يساهم بأكثر من 60% في دعم القوة العاملة المشتغلة

الكلمات المفتاحية : القطاع الخاص، سياسة التشغيل، نموذج ARDL

تصنيف JEL : L33,E24

Abstract:

Algeria has known successive economic legislative developments since independence, especially in 1995, in which it adopted a policy of privatizing public institutions to support economic development and to provide new jobs.

The article tackled the role of the private sector and the development of employment policy in Algeria by clarifying the contribution of the private sector in Algeria to the provision of jobs. The most important thing was that the private sector in Algeria contributes more than 60% in supporting the labor force.

Keywords: Private Sector, Operating Policy.ARDL model.

Jel Classification Codes : L33,E24

المؤلف المرسل: عديسة شهرة، c.chahra@univ-biskra.dz

مقدمة:

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا وهاما في عملية التشغيل، انطلاقا من الرؤية الاقتصادية وهي إيجاد قطاع رائد وفعال، ذو قدرة تنافسية عالية يعمل كمولد رئيسي للدخل الوطني، ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين، لذلك انتهجت الجزائر في السنوات الأخيرة من القرن الماضي نمطا جديدا للتنمية وذلك بإعادة النظر في هيكلتها وفي تنظيم القطاع العام وإحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص، ولاستدراك المشاكل الناجمة من إتباع السياسة التخطيطية، صدر قانون يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها سنة 2001 فضلا عن التسهيلات والدعم المقدم من الحكومة في إطار دعم الاستثمار الخاص من اجل استحداث مناصب شغل جديدة في اطار سياسة التشغيل المعتمدة من طرف الدولة، و في ظل هذا السياق نطرح التساؤل التالي:**ما مدى مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب شغل بالجزائر خلال الفترة (1995-2018)؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تناولنا الجوانب التالية:

-التعرف على الاطار العام للقطاع الخاص و اهميته.

-التعرف على اهم التطورات التي عرفتها سياسة التشغيل في الجزائر.

-التعرف على مدى مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (1995-2018).

المحور الاول: الإطار العام للقطاع الخاص ودوره في التشغيل

اعتبر القطاع الخاص في الكثير من الادبيات ومدارس الفكر الاقتصادي على أنه القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على انتاج الثروة، وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل، وهذا نظرا لخصائصه ومدى أهميته في هذا النشاط.

أولا: ماهية القطاع الخاص

1. مفهوم القطاع الخاص: يعرف القطاع الخاص على انه: عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، وعملية الإنتاج فيه تقوم بناء على آلية السوق الحر والمنافسة التامة التي تحدد الأسعار والكميات المنتجة والمستهلكة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة(سخلية، 2015، صفحة 76)حيث

يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفرادا أو جماعات، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال، فهو يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة(مسعود، 2011، صفحة 3).

2. خصائص القطاع الخاص: يتميز القطاع الخاص بمجموعة من الخصائص التي تجعل منه القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات، فمن اهم خصائصه نذكر مايلي:(ياسين، 2016، صفحة 241)

- السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفر الحافز على المنافسة.
- القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.
- يمتاز القطاع الخاص أيضا، بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، عكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.
- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.
- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجية متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
- توظيف العدد الضروري من العمال، وهذا عكس القطاع العام والذي يوجد فيه باستمرار فائض فيعدد العمال مما يخفض إنتاجيته.
- يتسم القطاع الخاص بالوضوح في الأهداف، إذ أن هدف المؤسسات الخاصة هو تحقيق الربحية، والمحافظة على السوق، والاستمرارية. حيث يساعد هذا الوضوح المسؤولين

على إعداد برامجهم بدقة أكثر، الأمر الذي يساعد على نجاح الإدارة التي تتميز بالاستقلالية في هذا القطاع.

3. **أهمية القطاع الخاص:** للقطاع الخاص دورا مهم في الاقتصاد من خلال أنشطته المتعددة كالعمليات التجارية الأساسية العادية التي تعد جزء من أعماله، والتي تؤثر على نتائج التنمية والنمو الاقتصادي من خلال الآثار الإيجابية التي تخلقها، مثل خلق فرص العمل، وتوفير السلع والخدمات، والرفع من مستوى الايرادات الضرائبية، فارتباطات القطاع الخاص لـ التنمية تشمل السعي الفعال من قبل الشركات والمنظمات التي لديها استراتيجية أساسية للمشاركة في أنشطة تسعى إلى الربح من خلال إنتاج السلع وتقديم الخدمات أو التسويق من مؤسسات مالية، ووسطاء والشركات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتحقيق نتائج إيجابية للتنمية.(Jose Di bella, september2013, p. 2)

ثانيا: دور القطاع الخاص في التشغيل :تؤكد العديد من الدراسات في هذا الصدد على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل، وهذا ما ادى الى تزايد الاتجاه في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرن الماضي نحو عملية الخوصصة وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث إن مساهمة هذا النوع من القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي ينتج عنها العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي، كالحد من ظاهرة البطالة والفقر التي تعتبر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية، وذلك انطلاقا من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيسي، حيث أن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخول، وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دورا رئيسيا في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر(مسعود، 2011، الصفحات 4-5).

المحور الثاني: القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر

الجزائر من بين البلدان النامية التي انتهجت في السنوات الأخيرة من القرن الماضي نمطا جديدا للتنمية وذلك بإعادة النظر في هيكلتها وفي تنظيم القطاع العام وإحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص.

اولا: تطور سياسة التشغيل في الجزائر

تحظى قضايا التشغيل بأهمية كبيرة من منطلق تركيزها على الموارد البشرية حيث يمكن تعريف سياسة التشغيل بكونها: "جميع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق العمل"(GILLES Ferreo, 1990, p. 123).كما عرفت منظمة التعاون(OCDE) سياسة التشغيل على أنها سياسة تغطي كامل السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج(الطاهر، 2011، صفحة 3). ما سبق يمكننا القول أن سياسات التشغيل تعبر عن مجموعة من التدابير والإجراءات التي تضعها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف الأطراف أصحاب الأعمال والعمال وكذا منظمات القطاع الخاص، بهدف زيادة فرص العمل، بمعنى الرفع من معدلات التشغيل من السكان في سن العمل، بغية الحد من البطالة. وتتمحور سياسة التشغيل حول تحقيق هدفين أساسين وهما (الرزاق، 2012، صفحة 192):

- رفع عدد مناصب الشغل.
- خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة واستخدام أكفأ لقدرات العمال، وكذا إشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

1. **الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل:** لسياسة التشغيل أبعاد متعددة الجوانب، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى ذلك من الجوانب الأخرى.

-**البعد الاجتماعي:** يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماجهم في المجتمع.

-**البعد الاقتصادي:**يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية أي القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.(سليمة، 2009، صفحة 3)

-**البعد التنظيمي والهيكلي:**يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها.(غنيم، 2006، صفحة 166)

2. **تطور سياسة التشغيل في الجزائر:** ان سياسة التشغيل في الجزائر مواكبة لخصوصية كل مرحلة ، وهذا ما يفرض علينا تتبع مراحل هذا التطور في ظل كل من نمط التسيير الاشتراكي ونظام اقتصاد السوق مع التركيز على المرحلة الأخيرة .

❖ **سياسة التشغيل في ظل النظام الاشتراكي:** إن استراتيجية التنمية والتشغيل التي انتهجتها الجزائر عقب استقلالها عكست التوجه الاشتراكي والذي تجسد في المخططات التنموية التي اعتمدت على تشجيع حجم الاستثمار العمومي، وكانت الانطلاقة من المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) والذي شكل البداية الأولية لتطبيق أسلوب التخطيط في الجزائر، وقد كان هدف هذه الخطة تتضمن إنشاء قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين بما في ذلك تمكينهم من الحصول على مناصب شغل، حيث سمحت استثمارات هذا المخطط بإيجاد ما يزيد عن 100 ألف فرصة عمل جديدة، أغلبها أستحدث في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة حيث استطاعا استقطاب أكبر عدد من القوى العاملة بنسبة 30% بالنسبة للقطاع الأول، و28% في القطاع الثاني(بوحفص، 2010، الصفحات 219-220). يتبين أن سياسة التشغيل خلال هذا المخطط ارتبطت في بدايتها بالقطاعات المنتجة، الأمر الذي يدل على أن الاهتمام

بقضايا التشغيل لم يكن بشكل رئيسي وإنما كان الاهتمام منصبا أساسا على إعطاء دفع قوي للنهوض بالقاعدة المادية للاقتصاد الوطني ومن خلالها دفع عملية التشغيل. وفي إطار استكمال تحسين وتشجيع البرامج الاستثمارية ومنها خلق مناصب عمل، تم اللجوء مجددا إلى سياسة المخططات التنموية، حيث تم اعتماد المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، وقد كانت أهدافه تتطابق مع استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة ونقص التشغيل نهائيا، وذلك دائما في إطار بناء قاعدة صناعية قوية للبلاد، وقد استهدف هذا المخطط إنشاء 265 ألف منصب شغل، ثم اتسع حجم الاستثمار ليصل إلى أكثر من 30 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) والذي جاءت أهدافه لا تختلف عن أهداف المخطط السابق. سمحت هذه الاستثمارات بارتفاع وتيرة معدلات التشغيل خلال الفترة (1967-1978) حيث قدرت بـ 4.4%، وهي ديناميكية استثمارية حية ونشيطة خصوصا على صعيد قطاعين هامين هما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي اتسع حجم التشغيل فيه، حيث استطاع هذا القطاع توفير 328 ألف منصب عمل، وقطاع الصناعة الذي شغل أكثر من 306 ألف عامل من مجموع مناصب العمل المستحدثة خلال تلك الفترة، كما سجل قطاع الصناعة لأول مرة في تاريخ الجزائر دخوله في مرحلة إنمائية نوعية جديدة هي مرحلة التصنيع التي أفرزت أيضا تطورا هاما في مستوى التشغيل، هذه الديناميكية الاستثمارية حققت قفزة نوعية في عدد مناصب الشغل، حيث انتقل عدد العمال المشتغلين من 1.75 مليون عامل سنة 1967 الى 2.65 ملين عامل سنة 1977 ثم إلى أكثر من 4 مليون عامل سنة 1987(بهلول، 1999، صفحة 257). ورغم الإنجازات التي حققتها المخططات التنموية السابقة في مجال التشغيل إلا أن الإنجازات الحقيقية كانت بمعدلات تختلف عن الطموحات والتوقعات، هذا ما أدى إلى ظهور سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية عبر عنها في المخططين الخماسي الأول (1980-1984) والخماسي الثاني (1985-1989)، حيث أعطت هذه المخططات

تقييما لنمط التسيير المتبع خلال الفترة السابقة وانتقدت مغالاته للبعد الاجتماعي في جعل الدولة المنشئ الأساسي لفرص العمل، كما تضمنت إصلاحات لتحسين التسيير الاقتصادي في القطاع العام بواسطة عمليات إعادة الهيكلة وإعطاء الاستقلالية لمؤسسات القطاع العام وفتح المجال أمام القطاع الخاص كشريك في عملية التنمية ومنه كمصدر لتوفير فرص العمل(زرنوخ، 2005-2006، صفحة 162).وعموما فقد ارتكزت سياسة التشغيل خلال فترة التسيير الاشتراكي بشكل أساسي على عاملين رئيسيين بدأ التركيز فيهما بشكل واضح على تطبيق برامج تنموية تركز في جوهرها على التصنيع كخيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني والمساهمة في توفير مناصب شغل حيث استطاع القطاع المساهمة بنسبة 28% من مجمل مناصب الشغل المتوفرة أي حوالي 306 ألف منصب عمل(بوحفص، 2010، الصفحات 219-220)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتكزت سياسة التشغيل على ترقية مستوى معيشة الأفراد.

❖ **سياسة التشغيل في ظل اقتصاد السوق:** إن تغيير نمط التسيير الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق لم يكن مبنيا على مجرد أهواء السلطات العامة، وإنما كان التغيير والانتقال مفروضا ومدفوعا أملته جملة الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني منتصف الثمانينات بسبب تراجع أسعار البترول التي تسببت في خسارة حوالي 40% من إيرادات الدولة، حيث أن انخفاض أسعار النفط ما إلى تقلص القدرة على تمويل الإستثمارات وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي ومنه تراجع قدرة المؤسسات العمومية على خلق مناصب الشغل، وبذلك إرتفعت معدلات البطالة والفقر، هذه الاختلالات تولدت عنها توترات اجتماعية واقتصادية وسياسية والتي فجرتها خاصة أحداث أكتوبر 1988(بختية، 2006، صفحة 68)، وقد قامت السلطات للخروج من هذا الوضع بتبني سياسة اقتصاد السوق في المجال الاقتصادي الذي يقوم على الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفتح المجال أمام القطاع الخاص كشريك في التنمية وتعزيز قدرته على استيعاب القوى العاملة .

هذه المستجدات التي عرفها هيكل الإقتصاد الوطني دفعت الحكومة إلى إعادة النظر في نمط التسيير المتبع، حيث سارعت إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية سعيا منها لإعادة التوازن للاقتصاد الوطني، مثلت هذه الإصلاحات مرحلة تحضيرية للانتقال إلى اقتصاد السوق الذي رافقته جملة من البرامج المفروضة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

ثانيا: دور القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل بالجزائر خلال الفترة (1995-2018)عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية في إطار تشريعي بموجبه تم منح الاستقلالية للمؤسسة العامة ، وذلك بإخضاعها لأحكام القانون الخاص واعتبارها شركة تجارية، ولكن لم يتم ذلك إلا في سنة 1995 بصدور القانون المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية ، والقانون المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة الاقتصادية ، وفي سنة 2001صدر قانون جديد يلغي النصوص السابقة والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها ونقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية وتشمل هذه الملكية(الرسمية، 2001):

- كل رأس مال المؤسسة أو جزء منه, تحوزه الدولة مباشرة أو غير مباشرة و/أو الأشخاص المعنويون الخاضعون للقانون العام وذلك عن طريق التنازل عن أسهم أو حصص اجتماعية أو اكتتاب لزيادة في الرأسمال .
- الأصول التي تشكل وحدة استغلال مستقلة في المؤسسات التابعة للدولة ."

فمن خلال الجدول رقم 01 والذي يوضح **تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة(1995-2018)**

نلاحظ أن القطاع العام وحتى سنة 2004 كان يوظف العمال أكثر من القطاع الخاص وفي حدود 60% من العمالة المشتغلة، ولكن منذ سنة 2005 وحتى سنة 2018 أصبح القطاع الخاص هو المسيطر على التشغيل بمتوسط 62.42%وأصبح القطاع العام لا يشغل أكثر من 40%، وهذا راجع للتسهيلات والدعم المقدم من الحكومة في إطار دعم الاستثمار الخاص، كما أن العمالة في القطاع العام جزء كبير منها هم أصحاب عمل مؤقتين.حيث تظهر النتائج الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة للبطالة والتشغيل من خلال

الجدول السابق لسنة 2011 أن القطاع الخاص قد شغل 60% من المشتغلين الذين قدرت حصيلتهم بـ: 9499000 عامل، وبلغ بذلك اجمالي اليد العاملة في القطاع الخاص 5752000 مشتغل، منهم 63.8% ذكور و40.1% اناث، كما أظهرت النتائج أن القطاع الخاص قد شغل 57.2% من المشتغلين الذين قدرت حصيلتهم الاجمالية 10 ملايين و170 الف عامل سنة 2012، أي بلغت بذلك اليد العاملة في القطاع الخاص 5817240 مشتغل، لترتفع الحصيلة سنة 2013 الى 6343344 مشتغل في القطاع الخاص بنسبة 58.8% من المشتغلين (10788000عامل)، لكن مع صدمة انهيار اسعار النفط منتصف عام 2014، وتبعاتها التي خلفتها على الاقتصاد الوطني وعلى وجه الخصوص التشغيل، تراجعت نسب التوظيف اين قدرت الحصيلة الاجمالية للمشتغلين سنة 2014 بـ: 10 ملايين و239 الف عامل، فأظهرت النتائج ان القطاع الخاص والمختلط قد شغل ما نسبته 60% من هذه الحصيلة أي بأكثر من 6 ملايين مشتغل في هذا القطاع، لكن في سنة 2016 تراجع عدد المشغلين به بقيمة 100الف عامل، اي شغل 58% من اليد العاملة الاجمالية (10594000عامل) وهو ما يوافق حجما بلغ 6 ملايين و139 الف مشتغل(للاحصائيات، 2019). يمكن القول أن قطاع الخدمات وقطاع الأشغال العمومية في الجزائر هما أكبر قطاعين منشئان لمناصب الشغل، مقارنة بالقطاعات الأخرى ثم يليه القطاع الصناعي، وفي هذا الصدد نجد أن مساهمة القطاع الخاص في استيعاب اليد العاملة في هذين القطاعين بنسبة كبيرة ، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن إستراتيجية التنمية تعتمد بالأساس على القطاع العام، من منطلق أن القطاع الصناعي هو الذي يوفر أكثر الفرص للتشغيل، والذي لا يفضل القطاع الخاص الاستثمار فيه. الا أن الارتفاع المتزايد في تكاليف إنشاء منصب شغل في قطاع الصناعة جعلت من القطاع الخاص يحول تدريجيا نشاطاته إلى القطاعات الأقل تكلفة في إنشاء منصب شغل واحد، كالنقل، التجارة والخدمات.

المحور الثالث: دراسة قياسية لدور القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (1998-2018)

اولا: الطريقة والأدوات :من خلال ما تم عرضه سابقا قمنا ببناء نموذج قياسي واختبار علاقة التكامل المشترك بين القطاع الخاص والتشغيل في الجزائر بواسطة نموذج ARDL "Autoregressive-DistributedLag" والذي يعبر لنا عن مدى مساهمة القطاع الخاص في استحداث مناصب شغل جديدة، بالاعتماد على بيانات سنوية توضح تطور حجم العمالة

حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة(2000–2018) كما يوضح الجدول رقم (01).فالنموذج هو تقديم أو عرض مبسط وعام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينها(علي، 2007، صفحة 9)، وسنحاول من خلال دراستنا تفسير مستوى التشغيل من خلال القطاع الخاص، ومنه نفترض أن الصيغة اللوغاريتمية للنموذج من الشكل التالي:

$$LEMP_t=f(LPRIV_t)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

LEMP: لوغاريتم العمالة الكلية.

LPRIV: لوغاريتم العمالة في القطاع الخاص.

ولتقدير العلاقة (1) في المدى الطويل سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **ARDL**، والتي تمتاز بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة (0) أو الدرجة (1)، ومنه معادلة النموذج القاعدي هي على النحو التالي:

$$LEMP_t=b_0+b_1*LPRIV_t+ \square$$

ومن أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار **ARDL** والمتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول رقم (02) يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار **Phillips–Perron**

ثانيا: النتائج ومناقشتها :

1. **الدراسة الاقتصادية للنموذج:** يوضح الجدول رقم (02) أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار **ARDL**، ويكتب النموذج على الشكل التالي:

$$\Delta LEMP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LEMP_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta LPRIV_{t-i} + \alpha_1 LEMP_{t-1} + \alpha_2 LPRIV_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

p,q,m: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.

: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ويعتمد إختبار ARDL على إحصائية فيشر، والقرار يكون فيماإذا كانت قيمة فيشر أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت قيمة فيشر أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر تقع بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة، عند إذن لا يمكن أن نقرر

2. **إختيار فترات الابطاء المثلى للنموذج:** اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (2،1) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل رقم (01).

3. **الدراسة الاحصائية للنموذج (إختبار جودة النموذج)**

في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي ARDL(2,1) قبل اعتماد النموذج التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

1.3التوزيع الطبيعي للبواقي: من خلال الشكل رقم (02) يمكن معرفة خضوع النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه، وللتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Bera، فوجد أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (α>0.05) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B=1.08 اقل من χ^2=5.7، وهو ما يؤكد أن النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي.

2.3اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، من خلال الجدول رقم (03)، الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي (AC-

(PAC لبواقي النموذج المقدر، نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

3.3اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول رقم (04)،و حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

4. تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL:بعد التأكد من جودة أداء النموذج الآن نقوم بتقدير النموذج وذلك وفق الخطوات التالية:

1.4إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test):يبين الجدول رقم (05) نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)** وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين القطاع الخاص والتشغيل.

2.4تقدير نموذج ARDL:بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج والذي جاءت نتائجه موضحة في الجدول رقم (06) حيث يقدر معامل التحديد بـ R^2=97.83%، وهو مقبول ويعبر على أن 97.83% من التغيرات الحاصلة في العمالة الكلية سببها القطاع الخاص، كما أن قيمة فيشر معنوية وأكبر من القيمة الجدولية (F_{tab}=2.03<F_c=192.18)،مما يدل على أن النموذج له معنوية إحصائية.

3.4تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM:بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل نقوم بتقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل كما هو موضح في الجدولين رقم (07-08) على التوالي كمايلي:

- **علاقة الأجل الطويل:** يوضح الجدول التأثير غير المعنوي للمتغيرات التفسيرية، ما يعني أن القطاع الخاص لا يؤثر إحصائيا على العمالة في الجزائر في الاجل الطويل، وهو ما لا يتوافق والنظرية الاقتصادية، والذي يعود ربما إلى الاحصائيات المستخدمة أو لأخطاء في القياس بسبب الاحصائيات غير الدقيقة التي تقدم من الهيئات الوطنية.
- **علاقة الأجل القصير:** تم ملاحظة أن معظم المتغيرات معنوية إحصائيا، ما يعني قوة تأثير عمالة القطاع الخاص على العمالة الكلية في الاجل القصير، كما تعكس قيمة معامل المتغير LPRIV العلاقة التوازنية في الأجل القصير والتي بلغت 0.2083، وبما ان المتغير ذو معنوية احصائيا فإن النموذج يعمل على المساهمة في التشغيل في الاجل القصير بمعدل 20.83%، وهو معدل لا بأس به يؤكد على مساهمة القطاع الخاص في التشغيل. كما أظهرت النتائج عدم تحقيق النموذج للتوازن في الأجل الطويل بين العمالة الكلية وعمالة القطاع الخاص وهذا راجع للخطأ المقدر موجب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(−1)=0.0022)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، أي أن 0.22% من العمالة الكلية يمكن تصحيحها من فترة لأخرى، والاشارة الموجبة تدعم عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، وهو ما أكدناه سابقا .

الخلاصة:

ختاما يمكن اعتبار القطاع الخاص كآلية من آليات تنظيم سوق العمل في الجزائر وهي حتمية من أجل معالجة الاختلالات الموجودة في سوق العمل، حيث ساهم القطاع الخاص من خلال برامج ترقية ودعم تشغيل الشباب فقط في استحداث أكثر من 2مليون منصب شغل منذ استحداثها وأصبح القطاع الخاص يساهم في أكثر من 60% في القوة العاملة المشتغلة، وتهدف الدولة حاليا لتوجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية، أي المجالات التي تستجيب لطلب الاقتصاد الوطني وسوق الشغل،وبالعودة للدراسة القياسية التي قمنا بها استطعنا بناء نموذج قياسي سليم اقتصاديا واحصائيا، يقيس لنا علاقة التكامل المشترك بين القطاع الخاص والتشغيل في الجزائر بواسطة نموذج ARDL والذي يعبر لنا عن مدى مساهمة القطاع الخاص في استحداث مناصب شغل جديدة خلال الفترة (2000−2018)

،حيث اظهرت النتائج عدم تحقيق النموذج للتوازن في الأجل الطويل بين العمالة الكلية وعمالة القطاع الخاص وهذا راجع للخطأ المقدر موجب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(−1)=0.0022)، أي أن 0.22% من العمالة الكلية يمكن تصحيحها من فترة لأخرى، والاشارة الموجبة تدعم عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، كما تبين انه هناك قوة تأثير عمالة القطاع الخاص على العمالة الكلية في الاجل القصير، وبما ان المتغير ذو معنوية احصائيا فإن النموذج يعمل على المساهمة في التشغيل في الاجل القصير بمعدل 20.83%، وهو معدل لا بأس به يؤكد على مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في الجزار خلال الفترة (2000−2018).

الملاحق:

الجدول رقم 01: تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني خلال الفترة(1995−2018)

السنة	العمالة الكلية	القطاع الخاص	القطاع العام	مساهمة القطاع الخاص %
1995	4465	2115	2350	47,37
1996	4641	2118	2523	45,64
1997	4459	2248	2211	50,41
1998	4858	2295	2563	47,24
1999	4898	2315	2583	47,26
2000	5726	2336	3390	40,80
2001	6229	2588	3641	41,55
2002	6653	2781	3872	41,80
2003	6684	2798	3886	41,86
2004	7798	3250	4548	41,68
2005	8044	5080	2964	63,15
2006	8869	6123	2746	69,04
2007	8594	5607	2987	65,24
2008	9146	5997	3149	65,57
2009	9472	6238	3234	65,86
2010	9735	6389	3346	65,63
2011	9599	5756	3843	59,96
2012	10170	5816	4354	57,19
2013	10788	6348	4440	58,84
2014	10239	6139	4100	59,96

2015	10594	6139	4455	57,95
2016	10845	6490	4355	59,84
2017	10858	6857	4001	63,15
2018	11148	6961	4187	62,44

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www.ONS.dz

الجدول رقم (02): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips–Perron)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
LEMP	I(1)	−1.69 (0.42)	−0.73 (0.95)	6.26 (0.99)	−5.56 (0.00)	−6.23 (0.00)	−3.89 (0.00)
LPRIV	I(1)	−1.02 (0.73)	−1.12 (0.90)	1.94 (0.98)	−3.09 (0.04)	−3.08 (0.13)	−2.87 (0.00)

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج **Eviews 10**

الشكل رقم (01): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

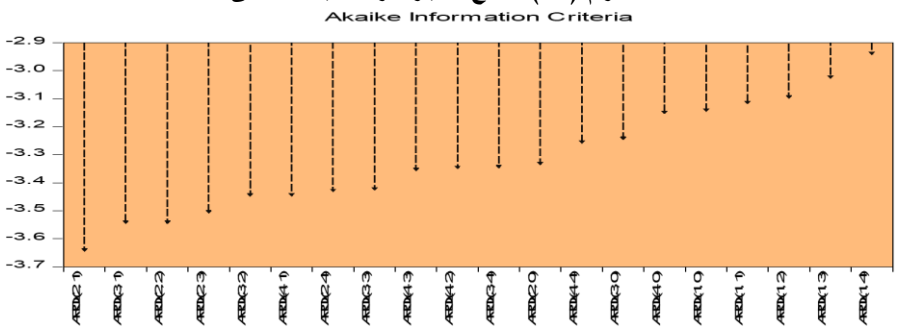

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج برنامج **Eviews 10**

الشكل رقم (02): التوزيع الطبيعي للبواقي

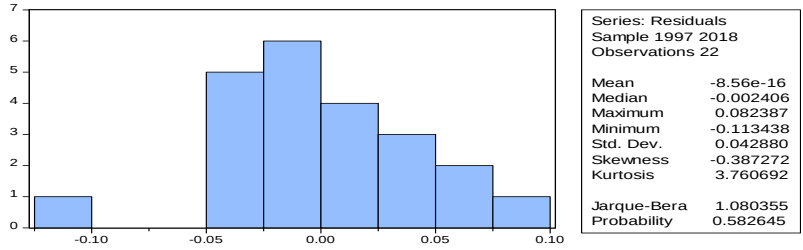

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Date: 04/12/19 Time: 15:45
Sample: 1995 2018
Included observations: 22
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

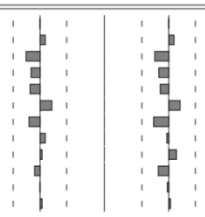

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.002	-0.002	0.0001	0.992
		2	0.084	0.083	0.1842	0.912
		3	-0.227	-0.228	1.6133	0.656
		4	-0.147	-0.160	2.2470	0.690
		5	-0.159	-0.132	3.0325	0.695
		6	0.194	0.181	4.2799	0.639
		7	-0.174	-0.241	5.3461	0.618
		8	0.087	-0.031	5.6314	0.688
		9	0.041	0.126	5.6990	0.770
		10	-0.089	-0.169	6.0503	0.811
		11	-0.001	-0.023	6.0503	0.870
		12	0.038	0.025	6.1278	0.910

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.084873	Prob. F(2,15)	0.9191
Obs*R-squared	0.246176	Prob. Chi-Square(2)	0.8842

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 04/12/19 Time: 15:52
Sample: 1997 2018
Included observations: 22
Presample missing value lagged residuals set to zero.

المصدر : . من اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج **Eviews10**.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.061582	Prob. F(4,17)	0.1310
Obs*R-squared	7.185964	Prob. Chi-Square(4)	0.1264
Scaled explained SS	5.922777	Prob. Chi-Square(4)	0.2050

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/12/19 Time: 16:09
Sample: 1997 2018
Included observations: 22

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج **Eviews 10**

الجدول رقم (05): نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

F-Statistique=4.97		
القيم الحرجة	**الحد الأدنى**	**الحد الأعلى**
عند مستوى معنوية 1%	4.94	5.58
عند مستوى معنوية 5%	3.62	4.16
عند مستوى معنوية 10%	3.02	3.51

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج **Eviews 10**

الجدول رقم (06): تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL

Dependent Variable: LEMP
Method: ARDL
Date: 04/12/19 Time: 15:05
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LPRIV
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(2, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LEMP(-1)	0.509540	0.223911	2.275637	0.0361
LEMP(-2)	0.492685	0.217736	2.262763	0.0370
LPRIV	0.208399	0.114030	1.827590	0.0852
LPRIV(-1)	-0.255901	0.113805	-2.248596	0.0381
C	0.425066	0.508021	0.836709	0.4144

R-squared	0.978363	Mean dependent var	9.001805
Adjusted R-squared	0.973272	S.D. dependent var	0.291516
S.E. of regression	0.047659	Akaike info criterion	-3.052786
Sum squared resid	0.038613	Schwarz criterion	-2.804822
Log likelihood	38.58064	Hannan-Quinn criter.	-2.994373
F-statistic	192.1756	Durbin-Watson stat	1.670734
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج **Eviews 10**

الجدول رقم (07): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LEMP)
Selected Model: ARDL(2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/12/19 Time: 17:29
Sample: 1995 2018
Included observations: 22

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEMP(-1))	-0.492685	0.197287	-2.497303	0.0231
D(LPRIV)	0.208399	0.098297	2.120105	0.0490
CointEq(-1)*	0.002225	0.000545	4.082929	0.0008

R-squared	0.389069	Mean dependent var	0.039833
Adjusted R-squared	0.324760	S.D. dependent var	0.054861
S.E. of regression	0.045081	Akaike info criterion	-3.234604
Sum squared resid	0.038613	Schwarz criterion	-3.085825
Log likelihood	38.58064	Hannan-Quinn criter.	-3.199556
Durbin-Watson stat	1.670734		

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج **Eviews 10**

الجدول رقم (08): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LEMP)
Selected Model: ARDL(2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/12/19 Time: 16:40
Sample: 1995 2018
Included observations: 22

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.425066	0.508021	0.836709	0.4144
LEMP(-1)*	0.002225	0.141748	0.015696	0.9877
LPRIV(-1)	-0.047502	0.098782	-0.480880	0.6367
D(LEMP(-1))	-0.492685	0.217736	-2.262763	0.0370
D(LPRIV)	0.208399	0.114030	1.827590	0.0852

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPRIV	21.35065	1317.249	0.016209	0.9873
C	-191.0524	12381.70	-0.015430	0.9879

EC = LEMP - (21.3506*LPRIV -191.0524)

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج **Eviews 10**

المراجع:

- GILLES Ferreo, P. D. (1990). *Economie du travail.* paris: Armand colin.
- Jose Di bella, A. K. (september2013). *the private sector and development:key concepts.* NSI nourth-south institut.
- أحميمة سليمة. (26-27 أفريل, 2009). السياسات العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر . سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة الطاهر مولاي.
- الديوان الوطني للاحصائيات. (10 02, 2019). *تقارير النشاط الاقتصادي والبطالة والتشغيل من 2011 الى 2015*. تم الاسترداد من http://www.ons.dz.
- الجريدةالرسمية ,ا ,2001) .أوت .(22المادة13،الأمر 04-01المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرهاوخوصصتها .*الجريدة الرسمية .(47)* الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,الجزائر.
- حاكمي بوحفص. (2010). البطالة بين التحدي والاحتواء -دراسة حالة الجزائر-. *مجلة الاقتصاد والمجتمع*(6).

- سخلية ,ك .أ .(2015) .دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعيوالاسلامي :دراسة مقارنةوقياسية على الاقتصاد الاسلاميالفلسطيني .(1996-2013) *رسالة ماجستير* .غزة ,اقتصاديات التنمية ,فلسطين.
- غلاب فاتح ،ميمون الطاهر. (15-16 نوفمبر, 2011). سياسات وببرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة. *استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة*. المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- ماجدة أبو زنط،عثمان غنيم. (2006). التنمية المستدامة:دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى. *مجلة المنارة*(10).
- محمد بلقاسم بهلول. (1999). *سياسة التخطيط للتنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- مسعود ,ب .ك ,2011) .نوفمبر .(21-20رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، .*دور القطاع الخاص فيرفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة مابعد البترول* .3 ,جيجل ,كلية الاقتصاد ,الجزائر.
- مكيد علي. (2007). *الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مولاي لخضر عبد الرزاق. (2012). تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011. *مجلة الباحث*(10).
- وردة بن بختية. (2006). سياسات التشغيل في الجزائر -دراسة الوكالة الوطنية لدعمتشغيل الشباب-. *رسالة ماجستير غير منشورة*. الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام-جامعة الجزائر-، الجزائر.
- ياسمينة زرنوخ. (2005-2006). اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمية-. *رسالة ماجستير غير منشورة*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية -جامعة الجزائر، الجزائر.
- ياسين ,ش .ع .(2016) .دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية -دراسة حالة الجزائر .-*مجلة الاستراتيجية والتنمية .(10)*مستغانم ,الجزائر :جامعة مستغانم.